مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أثر مشكلات البيئة في الأمن الدولي
اسم الكاتب: م. د. يسرى مهدي صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1007
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 16:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر مشكلات البيئة في الأمن الدولي

م.د. يسرى مهدي صالح

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

ملخص البحث

في إطار العالم الذي نعيشه والذي امتاز بسرعة الحركة وتواتر التغيير تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل افرز عدة آثار سلبية نتيجة عن اللامبالاة والسعي إلى جعل الحياة أكثر راحة وسهولة عبر توظيف التطور التقني في مجالات الحياة كافة. بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها من خلال استنزافه للموارد وإفرازه للغازات والأبخرة والنفايات السامة وتركها دون معالجة إلى أن بلغت تراكمت لدرجة تنذر بالخطر، مما دفع بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية لعقد مؤتمرات لم تحقق النتائج المتوخاة حيث تنصلت اغلب الدول عن التزاماتها واتجه القسم الآخر مثل الولايات المتحدة إلى رفض العديد من مقررات هذه المؤتمرات التي ولدت فجوة جديدة بين الشمال والجنوب.

المقدمـــــة

تكتسب المتغيرات أهميتها في نظام أولويات الحياة التي نعيشها بقدر ارتباطها بهذه الحياة، فكيف إذا كان هذا المتغير هو المحيط الذي تنشط في إطاره الحياة لبني البشر وبقية الكائنات الحية في منظومة متكاملة و متناسقة ذات طبيعة اعتمادية متكاملة خلقها الله عز وجل بقدر معلوم، تلك المنظومة هي البيئة ، فبدون البيئة التي تنطوي على عناصر البقاء لا يمكن للحياة أن تستمر. من هنا تنبع أهمية دراسة البيئة وأثرها في الأمن الدولي : فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء يحتاج إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته ، ومن هنا تنبع إشكالية البحث التي تدور حول التساؤل الآتي :

هل يوجد أثر لمشكلات البيئة في الأمن الدولي ؟ وننطلق من فرضية مفادها : يوجد أثر سلبي لمشكلات البيئة في الأمن الدولي. وفي إطار محاولة البحث الإجابة على إشكالية البحث الذي اعتمد المنهج التحليلي فضلا عن الأسلوب الوصفي في توصيف الظواهر البيئية وتحديد مشكلاتها . عبر تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وهذه المباحث هي: الأول الإطار المفاهيمي للبيئة والأمن الدولي ومن ثم تحديد مفهوم الأمن البيئي ، اما المبحث الثاني فأنه يبحث في بعض أهم مشكلات البيئة التي يواجهها الأمن الدولي . والمبحث الثالث يبحث اثر البيئة في الأمن الدولي . وأخيرا الخاتمة.

الباحث

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي

من المفيد قبل الدخول في بحث وتحليل اثر مشكلات البيئة في الأمن الدولي وبيان علاقة الترابط التي تجمع هذين المتغيرين ، إن تحدد مفهوم البيئة ، ومفهوم الأمن الدولي، ومفهوم الأمن الذي يشكل جزاء من الإطار الكلي للأمن الدولي.

أولاً : مفهوم البيئة

حتى نستطيع إدراك أهمية البيئة بالنسبة للأمن الدولي ، لابد من إعطاء تعريف محدد لأصل الكلمة "البيئة" حتى نستطيع إدراك أهمية البيئة بالنسبة للأمن الدولي ، لابد من إعطاء تعريف محدد لأصل الكلمة "البيئة" أول من صاغ هذا المصطلح العالم "هنري ثرو" عام ١٩٥٨ حيث وضح مفهوم هذه الكلمة وإبعادها، في حين إن العالم الألماني "ارنست هيجل" قد حددها: "بأنها العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه"بينما نجد ان بعض الباحثين عرفها بأنها (مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة ايكولوجية مترابطة) . وفي نفس هذا الاتجاه عرفها مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ ومؤتمر تبليسي ١٩٧٨" بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى[١]".

إذن البيئة هي التي تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد المادية اللازمة لاستمرار حياتها، خصوصا من الهواء والماء والطاقة والملبس والسكن، وبالتالي فهي التي تمثل المحددات التي تحدد شروط ثقافاتنا وأنماط حياتنا وطرق تعليمنا وتربيتنا وأنماط عملنا وحدود مستوطناتنا البشرية . غير أن المحيط الذي يحدد لنا شروط بقائنا غالبية موارده غير متجددة ولها نهاية. كما إن موارده المتجددة لها نهاية أيضا إذا لم يحسن الإنسان استخدامها . أي أن الحفاظ على البيئة جزء أساسي لضمان استمرارية الحياة التي نعيشها وإلحاق الضرر بها معناه تعريض

أمن الحياة التي نعيشها للخطر، وبالتالي فان قضية البيئة ومشكلاتها تعد إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، وهذا ما جعل مشكلات البيئة التي كانت في السابق تبدو كمشكلات يمكن التعامل معها محليا، جعلها أزمات بالغة الصعوبة والتعقيد وذلك جراء تقاطع المصالح بين وحدات النظام الدولي الساعية لتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب الوحدات الأخرى. وهذه الأهمية للبيئة تبين الارتباط بين البيئة والأمن الدولي فالضغط البشري على البيئة أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها الأمن الدولي.

ثانياً : الأمن الدولي

إن الذي يميز الأمن الدولي هو كونه يتحقق في إطار جماعي دولي، كذلك البيئة التي تشكل هذا الإطار لا يمكن المحافظة عليها إلا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق الأمن الدولي أو أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي. والى هذا المعنى يذهب الدكتور إسماعيل صبري مقلد في تعريفه للأمن الدولي "هو مجموعة الإجراءات التي تهدف للحيلولة دون تغير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها" ويذهب الدكتور طلعت غنيم في تعريفه للأمن الدولي إلى معنى قريب يشير إلى بعده القائم على مفهوم المجتمع الدولي فهو" النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء[٢]". فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتقاطع الأولويات وتقاطع المصالح.

ثالثا :الأمن البيئي

الأمن البيئي هو مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة ، والدول الإسكندنافية ، في حين إن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي لذلك تحاول هذه الدول حاليا استحداث مفهوم للأمن البيئي . فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مضلة حماية البيئة. كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنّى بعد مفهوماً محددا للأمن البيئي، حتى عام ١٩٩٤ حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني في الصفحة (٢٨) "أشار إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي ... وأكد على انه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي[٣]" لذلك نجد أن جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف" الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة"[٤]. غير أن الملاحظ على هذا التعريف انه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية، وهو يوضح أن أي متغير يؤثر على السلامة العامة سوف يكون عنصرا من عناصر الأمن البيئي فهو مهتم بأمن البيئة من ناحية الناس وليس بأمن البيئة للبيئة نفسها. إن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي" بإعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"[٥]. وهو تعريف جيد يغطي جانبا مهما من الأمن البيئي الذي يعرف وفق تقرير التنمية في العالم : بتدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم فضلات ثم إلى موارد طبيعية ،في حين إن الرؤية الشاملة للأمن البيئي هي المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي وحرمان الأجيال القادمة منه[٦].

المبحث الثاني
مشكلات البيئة

شهدت الأعوام الأخيرة من القرن المنصرم تدهورا مخيفا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار. وترتفع درجات حرارة الجو. ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج. ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر.

إن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة. وبسبب أهمية هذه المشكلات سوف نبحث في أهم المشكلات التي تجابه البيئة وليس جميعها بسبب كثرتها واتساعها. وبقدر تعلقها بالأمن الدولي.

أولاً : التصحر

إن التصحر كما هو معروف، هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة بينها تغير المناخ والأنشطة البشرية. لذلك فان المختصين يعرفون التصحر بدقة " بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة ، أو الشبه جافة ويتمثل ذلك في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية كالتعرية الريا حية أو بفعل الإنسان"(٧). أي أن التصحر يحدث تغيراً سلبياً في خصائص البيئة بحيث يوجد ظروفاً تجعلها اقرب إلى البيئة الصحراوية. والتي تمتاز بعدة مظاهر أهمها :

١- انحسار الغطاء النباتي.

٢- نشاط الكثبان الرملية الثابتة.

٣- انجراف التربة.

٤- تملح التربة ونقص خصوبتها.

٥- زيادة كمية الغبار العالق في الهواء.

ومظاهر التصحر هذه تتولد نتيجة جملة من الأسباب الطبيعية والبشرية ومن أبرزها: زيادة نمو السكان في المناطق الجافة والتي تقود إلى زيادة استنزاف الموارد البيئية أو الإفراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة والتوسع العمراني لأغراض الاستيطان، أما العوامل الطبيعية فهي ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم، وتغير توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة بالتصحر بفعل عمليات التعرية زحف الرمال(٨).

إن الذي يكسب ظاهرة التصحر اهتماما خاصا هو أنها تجري على نطاق عالمي لتغير (٧٠%) من جملة الأراضي اليابسة وتبلغ (٣.٦) مليار هكتار أي ربع مساحة سطح الأرض وتكسب هذه الظاهرة أهمية في عالم الجنوب ففي كل عام يكف (٢١) مليون هكتار عن تقديم أي مردود اقتصادي [إنتاج الغذاء أو إنتاج المحاصيل التجارية أو إنتاج اللحوم] بسبب انتشار التصحر الذي أصبح يهدد العالم بان يخسر قرابة خمس التربة السطحية من الأراضي الصالحة للزراعة وخمس غابات المطر الاستوائية ونحو عشرة آلاف نوع من الأجناس الثابتة والحيوانية(٩).

ثانيا : إزالة الاحراج والغابات

يكتسب الغطاء الحراجي أهمية كبيرة من الناحية البيئية فهو يحمي ويثبت التربة والمناخ المحلي فضلا عن هيدرولوجية التربة وكفاءة دورة المغذيات بين التربة والنبات، أما الغابات فتعد موئلاً للبشر وللعديد من أنواع النباتات والحيوانات، ولا تقتصر أهمية الغابات الاقتصادية على توفير الأخشاب، بل إنها توفر النباتات الطبية وغيرها من النباتات ذات الفائدة للبشر. كما تلعب الغابات دورا مهما كمرشحات للكربون للحد من آثار ثاني اوكسيد الكربون في الغلاف الجوي وبالتالي المساعدة على احتواء ارتفاع درجات حرارة العالم(١٠). غير إن هذا المورد الطبيعي الهام الذي يشكل جزءاً أساسياً في دورة الحياة الطبيعية في إنتاج الأوكسجين اخذ يتعرض إلى خطر الإزالة والتجريف. فمنذ عام ١٩٧٠ انخفضت مساحة أراضي الغابات في العالم من

(١١٠٩) كلم٢ لكل (١٠٠٠) شخص من السكان إلى (٧.٣) كم٢ لكل (١٠٠٠) شخص عام ١٩٩٨ وهذه النسبة ارتفعت الضعف مع إطلالة القرن الحادي والعشرين[١١].

إن هذا الانحسار في مساحة الغابات الطبيعية والإحراج ناتج عن عدة عوامل طبيعية وبشرية، أخذت بالتركز في عالم الجنوب ففي كل سنة تفقد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٧) ملابين هكتارا، وفي كل من آسيا وأفريقيا (٤) ملايين هكتارا وفي نطاق العالم لا يعاد سوى هكتار واحد مقابل (٦) هكتارات في الغابات . وقد جاء هذا الانحسار في مساحة الغابات نتيجة التطور العمراني والزراعي غير المخطط، هذا بالإضافة إلى قطع الأخشاب لأغراض صناعية كصناعة الخشب وصناعة الورق، أما العامل الآخر فهو تأثير الحرائق التي يسببها الجفاف وإهمال الإنسان، فقد قضت الحرائق على مليون هكتار مثلا في غابات إندونيسيا في عام ١٩٧٢ فقط والنسبة في تصاعد مع التقدم الزمني[١٢].

إن هذا الانحسار في حجم الغابات و الأحراج ناتج عن تزايد الطلب العالمي على الخشب إذ يعتقد إن استهلاك الخشب يزيد (٢٠%) كل عشر سنوات، هذا فضلا عن انحسار حجم الأراضي الصالحة للزراعة دفع بالرعاة إلى الاعتماد على الأراضي العشبية الأمر الذي انعكس على انحسار الأحراج وبالتالي اتساع نطاق ظاهرة التصحر. هذا الانحسار في حجم الغابات تظهر آثاره من خلال كوارث تعرية التربة والتخزين والفيضانات والتغيرات المناخية العالمية فعلى سبيل المثال إزالة الغابات في حوض الأمازون تسبب في انخفاض بلغ (٢٥%) في رطوبة هواء المنطقة و(١٢.٥) من الإنتاج العالمي للأوكسجين[١٣].

ثالثا : الاحتباس الحراري (الدفء الكوني)

ظاهرة الاحتباس الحراري هي أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان واو كسيد الكربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح

الأرض الأمر الذي يحدث ارتفاع في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي وذلك بفعل الاحتباس الحراري (الدفء الكوني) فمن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة الأرض خلال المائة سنة المقبلة ما بين (١-٦) درجات مئوية من (١٩٩٠- ٢٠٩٠) وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة[١٤].

رابعا : النفايات السامة

تعرف النفايات بأنها مواد و أشياء يتم التخلص منها أو يزمع التخلص منها، ومن نافلة القول أن دول الشمال تنتج (٩٠%) من النفايات السامة في العالم ففي عام ١٩٨٤ فقط تم توليد (١٣٢- ٣٧٥) مليون طن من النفايات على الصعيد العالمي كان حوالي (٥) ملايين طن منها في المناطق حديثة العهد بالتصنيع والدول النامية[١٥].

تكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات او تأخذ أشكالا صلبة ، سائلة، وتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتهما وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، إن ابرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة يتجلى في ثقب الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات. فبالنسبة لثقب الأوزون: فعلى الرغم من كون طبقة الأوزون تحول دون انخفاض درجات حرارة الأرض لأنها تمتص ما نسبته (٢٠%) من الإشعاعات الحرارية للأرض وتحول دون دخول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، إلا أنها تعاني من تدهور خطير بسبب العوادم التي تفرزها الطائرات التي تطير بسرعة تفوق سرعة الصوت، واستخدام الأسمدة النيتروجينية وتسرب الغازات المنبثقة من عوادم السيارات واختبارات التفجيرات النووية على ارتفاعات عالية. إن خطورة استنفاد طبقة الأوزون تظهر من خلال تزايد وصول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، الامر الذي ينذر بحدوث مشاكل خطيرة تهدد حياة الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض وما يرتبط بذلك من تغيرات في كل من الطقس والمناخ[١٦].

أما تلوث مياه الأنهار والمحيطات التي تشكل حوالي (٧١%) من سطح الكرة الأرضية، فيقصد به" أن المياه لم تكن على مستوى كفاءة عالية مناسبة لمستوى الاستخدام الإنساني

المأمون سواء أكان في الحاضر أو المستقبل". والملاحظ على مشكلة تلوث المياه أنها بدأت تستفحل في معظم بقاع الأرض بفعل الإنسان، بسبب النفايات التي تفرزها المدن الصناعية التي قضت على الحياة في أنهارها وبحيراتها، بالإضافة إلى كوارث الناقلات النفطية[١٧]. إن تلوث المياه يؤثر في سكان مختلف أرجاء العالم، لكن اكبر اثر يتركز في عالم الجنوب إذ يفتقر (٣٠%) من سكان الجنوب إلى القدرة على الحصول على مياه مأمونة و يفتقر (٦٠%)[١٨] من سكان دول الجنوب إلى خدمة الصرف الصحي في حين إن هذه النسب تنخفض في دول الشمال التي كانت صاحبت الأثر الأكبر في تلوث المياه في المعمورة.

المبحث الثالث
اثر المشكلات البيئية في الأمن

اتضح من خلال البحث إن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي اعقد بكثير مما كان يعتقد، وان المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة. وكثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين أهمية البيئة في حفظ الأمن والسلم الدوليين: فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي (٣٠٠) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف[١٩]. وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، غير أنها لم تتحول بمجملها إلى قوانين وطنية فاعلة . إن الملاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب اثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال انه هو المسئول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية. في مقابل ذلك، فان الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة[٢٠].

أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد، النمو السكاني والفقر، والحروب. حيث أضحت هذه القضايا نقاط توتر بين الشمال والجنوب وبين الشمال– الشمال. أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

أولاً : استنزاف الموارد

إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر.

المستوى الأول : هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدر لهذه الدول المواد الأولية. والطاقة (النفط) حيث إن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على اكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي. وقد سعت إلى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول ألام للانتقال إلى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على لإطلاق. خاصة بنقل الصناعات المتقادمة الملوثة للبيئة مقابل تركز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال[٢١]. إن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني وهو استنزاف الموارد نتيجة الفقر

المستوى الثاني : فتحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة الفقيرة، وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة من ناحيتين بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء إلى الأضرار بالبيئة من خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة يقول ناقد ألماني ساخر "إن الفقراء فقط هم الذين يصبحون مجرمي البيئة". في حين إن أصحاب الدخول العالية يتجهون لنماط من الاستهلاك اقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة[٢٢].

إن هذا الإحساس المتولد لدى دول الجنوب في أنها كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق مصالحة بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع دول الجنوب وأثره على البيئة. الأمر الذي من شانه أن يولد حالة عدم استقرار بسبب تقاطع المصالح بين الشمال والجنوب. مما ينعكس بأثر سلبي على السلم والأمن الدوليين خاصة وان أمن الدول أضحى يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما إن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول

للخطر من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، وبالتالي فان عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول للخطر التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي أي تعريض الأمن الدولي للخطر.

ثانيا: النمو السكاني

إن مشكلة النمو السكاني تتمثل بالضغط الذي تولده على البيئة فتؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وتولد أزمة في الطاقة، وتؤدي إلى زيادة الازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية. فسكان العالم في تزايد وتشير تقارير التنمية البشرية انه سيصل إلى حوالي (٩) مليار نسمة عام ٢٠١٥[٢٣].

إن نقطة الخلاف الأساسية التي تثيرها مسألة النمو السكاني بين الشمال والجنوب. هو إن الشمال يتهم الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط الذي ولد ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية. في حين أن الجنوب يرى إن السبب الأساسي لهذا الضغط البيئي هو غنى الشمال الذي يستأثر بثلثي واردات العالم مقابل ثلث لعالم الجنوب الأمر الذي ولد فقراً لدى دول الجنوب دفعها إلى الضغط على الموارد البيئية وهذا يدفع باتجاه عدم الاستقرار العالمي[٢٤]. فالجنوب الفقير سوف يدفعه هذا الفقر إلى المطالبة بوجود معايير توزيع أكثر عدالة. والمساعدات التي يقدمها الشمال للجنوب سوف لن تكفي لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

ثالثا: الحروب على الموارد

إن الخطر الأشد فتكا الذي تواجهه البيئة ويؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام والأمن الدوليين تأثيرا مباشرا هو احتمال نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري. وغالبا ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من المواد البيئية الأساسية . ومن المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شحة الموارد

واشتداد التنافس عليها فالحروب تقريبا لها إستراتيجية أساسية واحدة: تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب الأمر الذي يفرز نوعين من التدمير يعتبر إصلاحهما اشد صعوبة: الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية والضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين(٢٥).

وتظهر نتائج الحرب بوضوح في أول حرب للسيطرة على الطاقة قادتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط. فقد أدى إحراق آبار النفط في الكويت إلى توليد سحابة سوداء تغطي سماء العراق ، هذا بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها القذائف المطلية باليورانيوم. هذا فيما يتعلق بالبيئة. أما أثار هذه الحرب على صعيد الأمن الدولي فقد ولدت نظام امن دولي جديد يرتبط بالسلام الأمريكي كمرتكز للأمن الدولي في ظل نظام القطبية الأحادية(٢٦).

الخاتمـــــة

في إطار العالم الذي نعيشه والذي امتاز بسرعة الحركة وتواتر التغيير تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل افرز عدة آثار سلبية نتيجة عن اللامبالاة والسعي إلى جعل الحياة أكثر راحة وسهولة عبر توظيف التطور التقني في مجالات الحياة كافة. بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها من خلال استنزافه للموارد وإفرازه للغازات والأبخرة والنفايات السامة وتركها دون معالجة إلى أن بلغت تراكمت لدرجة تنذر بالخطر، مما دفع بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية لعقد مؤتمرات لم تحقق النتائج المتوخاة حيث تنصلت اغلب الدول عن التزاماتها واتجه القسم الآخر مثل الولايات المتحدة إلى رفض العديد من مقررات هذه المؤتمرات التي ولدت فجوة جديدة بين الشمال والجنوب. حيث أثقل الشمال كاهل الجنوب بالتزامات بيئية مماثلة للتي فرضت على الشمال في حين إن الجنوب لا يمتلك القدرات المادية لمجابهة التحديات التي يفرزها تلوث البيئة ولم يسهم بنفس الدرجة التي ساهم بها الشمال في تلويث البيئة. التي أضحت تعاني من انحسار الموارد الطبيعية مما ولد سباقا بين دول الشمال ودول الجنوب للسيطرة على الموارد والطاقة اثر بشكل سلبي على السلم والأمن الدوليين وحمل بين جنباته احتمالية نشوب حروب موارد كان أولها حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، الذي افرز نظاما جديدا للأمن الدولي.

الهوامش

(١) احمد رشيد :علم البيئة ، معهد الإنماء العربي، بيروت،١٩٨١ ، ص٥.

(٢) إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ،كتاب في الأصول والنظريات ، ط٣، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٨٤، ص٢٩٣.

(٣) دخول القرن الحادي والعشرين "تقرير عن التنمية في العالم "، البنك الدولي ، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٥٨.

(٤) عامر محمود طراف : أخطار البيئة والنظام الدولي ،ط١ ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٣٥.

(٥) نفس المصدر السابق،ص٣٧.

(٦) دخول القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧.

(٧) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٨٩، ص٧٠.

(٨) مصطفى كمال طلبة : إنقاذ كوكبنا ....التحديات والآمال ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ١٩٩٥ ،ص٩٥.

(٩) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، مصدر سبق ذكره ،ص٧٩.

(١٠) مثنى عبد الرزاق العمر : التلوث البيئي، ط١، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٠، ص٨٥.

(١١) www.undp.org/for.wwssd,2000,p8.

(١٢) مثنى عبد الرزاق العمر ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٣.

(١٣) دخول القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥.

(١٤) نفس المصدر السابق ،ص٨٥.

(١٥) مثنى عبد الرزاق العمر ، مصدر سبق ذكره ،ص ٥٨.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٦٨.

(١٧) مستقبلنا المشترك ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٥.

(١٨) راجع: www.undp.org/for.wwssd,2000,pp 120 132.

(١٩) مارتن غريفيش وتري اوكلاهان :المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥٨.

(٢٠) راجع بول كندي : الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ،دار الشروق للنشر ،عمان ،١٩٩٣،ص ص ١١١ ـ ١٢٤

(٢١) مستقبلنا المشترك ، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٣.

(٢٢) عامر محمود طراف ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٠.

(٢٣) www.undp.org/for.wwssd,2000,p32.

(٢٤) مستقبلنا المشترك ، مصدر سبق ذكره، ١٣٢.

(٢٥) هشام حمدان (الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي)، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ١٨٠، بيروت ، تموز١٩٩٤، ص١١٢.

(٢٦) محمد جاسم النداوي ، (الأمن الدولي والمنطقة العربية)، أفاق عربية ، المجلد الثالث ١٩٨٥،ص٣٥.

المصـــــادر

١. د. احمد رشيد :علم البيئة معهد الإنماء العربي، بيروت ،١٩٨١.

٢. د.عامر محمود طراف :أخطار البيئة والنظام الدولي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.

٣. د. هشام حمدان، (الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي)، مجلة الأمن القومي، عدد٣، بغداد ١٩٩٤.

٤. د. عبد القادر محمد فهمي، (في مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي)، مجلة الأمن القومي، عدد٣، بغداد ١٩٨٨.

٥. ضرغام عبد الله الدباغ : قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، ط١، بغداد،١٩٨٦.

٦. د. محمد جاسم النداوي (الأمن الدولي والمنطقة العربية، افاق عربية المجلد الثالث، ١٩٨٥.

٧. د. مثنى عبد الرزاق العمر : التلوث البيئي ،ط١، دار وائل للنشر ،عمان،٢٠٠٠.

٨. بول كندي : الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٣.

٩. دخول القرن الحادي والعشرين ،تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، نيويورك،٢٠٠٠.

١٠. د. مصطفى كمال طلبة: إنقاذ كوكبنا.....التحديات والآمال، ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز١٩٩٥.

١١. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك ، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، تشرين الاول ١٩٨٩.

١٢. مارتن غريفش وتيري اوكلاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ،دبي الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٨.

١٣. محمد احمد عويض ود. مجيد المومني، (الاوزون) المجلة الثقافية ،عدد٢١، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٠.

١٤. د. احمد عبد الوهاب :تلوث المياه العذبة ، ط١، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠١ .

١٥. عبد الهادي محمد العشري،(نحو إستراتيجية موحدة للأمن البيئي)، مجلة الأمن والحياة، عدد١٧٢، الرياض ،١٩٩٧.

١٦. جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،سبتمبر١٩٩٩.

١٧. اورليش بك :ما هي العولمة ،ترجمة ابو العيد دودو ،مطبعة كولونيا ،المانيا،١٩٩٠.

١٨. www.undp.org/for.wssd.2000.

١٩. Security study.outline.www.Environmental

The influence of environmental problems on world security.

Instructor. Dr. Yusrra Mahdy Salih.

ABSTRACT

In the context of the world in which we live and which quickly movement and the frequency change the natural environment suffered tremendous human pressure Sort several adverse effects as a result of apathy and seek to make life more comfortable and easier through the recruitment of technical development in all spheres of life . Has become a threat to the chain 's natural cycle of life that we are living through the depletion of resources and excreted for gases and vapors and toxic waste and left without treatment to be reached accumulated so alarming, prompting the United Nations and international organizations to hold conferences did not achieve the desired results in terms reneged on most of the countries of their obligations and turn the other part like the United States to reject many of the decisions of this conference , which generated a new gap between the north and south.